مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: "معوقات إقراض المصارف التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل الحرب السورية" (دراسة ميدانية على المصارف التجارية السورية الخاصة)
اسم الكاتب: د. علي ميا، د. قصي عمار، مايا مالك الأمير سليمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/5607
تاريخ الاسترداد: 2026/04/23 17:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

"معوقات إقراض المصارف التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل الحرب السورية"

(دراسة ميدانية على المصارف التجارية السورية الخاصة)

الدُكتور علي ميا*

الدكتور قصي عمار**

مايا مالك الأمير سليمان***

(تاريخ الإيداع 10 / 3 / 2021. قُبِل للنشر في 10 / 5 / 2021)

□ ملخّص □

هدفت الدراسة إلى بيان المعوقات التي تواجه إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبيان بعض الحلول التي قد تساعد في التقليل من آثار أو إزالة آثار تلك المشكلة خاصة في الدول النامية مع بيان أهم الأسباب التي تواجه الأفراد (أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة) في تمويل مشاريعهم.

اعتمدت الباحثة على المقاربة الاستنباطيَّة، كما قامت بالاعتماد على المنهج الوصفي لتوصيف متغيِّرات الدِّراسة وتحليلها اعتماداً على البيانات الأَولية الَّتي تم جمعها، حيثُ تم الاعتماد على القيام بدراسةٍ ميدانيةٍ على المصارف التجارية الخاصة السورية في محافظة اللاَّذقيَّة لجمع البيانات الأَوليَّة اللاَّزمة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان منها: من المعوقات التي تقف حائلاً أمام منح القروض لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو العوامل التي تتعلق بالمشروع نفسه، ومن المعوقات التي تقف حائلاً أمام منح القروض لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو العوامل التي تتعلق بالمؤسسات المانحة للقرض، ومن المعوقات التي تقف حائلاً أمام منح القروض لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو أوجه القصور لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: معوقات إقراض المصارف، العوامل التي تتعلق بالمشروع نفسه، العوامل التي تتعلق بالمؤسسات المانحة للقرض، أوجه القصور لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المصارف التجارية السورية الخاصة.

* أستاذ–قسم إدارة الأعمال– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

** أستاذ مساعد ـ قسم إدارة الأعمال ـ كلية الاقتصاد ـ جامعة تشرين ـ اللَّاذقية ـ سورية.

*** طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم إدارة الأعمال– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية –سورية.

Obstacles To Lending Commercial Banks To Small And Medium Enterprises In Light Of The Syrian War

(Field Study On Private Syrian Commercial Banks)

Dr. Ali Maya[*]
Dr. Qusay Ammar[**]
Maya Malik Alameer Suleiman[***]

(Received 10 / 3 / 2021. Accepted 10 / 5 / 2021)

□ ABSTRACT □

The study aimed to clarify the obstacles facing small and medium-sized enterprise lending and to indicate some solutions that may help reduce the effects or remove the effects of this problem, especially in developing countries, with the most important reasons facing individuals (owners of small and medium enterprises) in financing their projects.

The researcher relied on the deductive approach. She also relied on the descriptive approach to characterize and analyze the study variables based on the primary data collected, as it was relied upon to conduct a field study on Syrian private commercial banks in Latakia Governorate to collect the necessary initial data.

The study found a set of results, including: Among the obstacles that stand in the way of granting loans to finance small and medium enterprises are factors related to the project itself, and among the obstacles that stand in the way of granting loans to finance small and medium enterprises is the factors related to the institutions that give the loan, and among the obstacles What stands in the way of granting loans to finance small and medium enterprises is the deficiencies of small and medium enterprises.

Key words: Lending constraints, Factors related to the project itself, Factors related to granting institutions, Deficiencies of small and medium enterprises, Private Syrian Commercial banks.

[*]**Assistant Professor, Department Of Business Administration, Faculty Of Economics, Tishreen University, Syria.**
[**]**Assistant Professor, Department Of Business Administration, Faculty Of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria**
[***]**Postgraduate Student, Department Of Business Administration, Faculty Of Economics, Tishreen University, Syria.**

مقدِّمة:

أجمع خبراء اقتصاديون على أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد، لا سيما في ظل دورها الرئيس في محاربة مؤشري الفقر والبطالة. وبين هؤلاء دور هذه المشاريع في تعزيز طموحات الشباب وتمكينهم من مواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة خاصة وأنها لا تحتاج لرأسمال كبير، وإن هذه المشاريع تشكل الحصة الأكبر من المؤسسات العاملة في مجال الاقتصاد وتعد أكبر مشغل للأيدي العاملة، إضافة إلى أنها من أهم العوامل التي تسهم في النمو الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية في اقتصاديات معظم اقتصاديات العالم المتقدمة والنامية.

تعدَ هذه المؤسسات العمود الفقري للقطاع الخاص وذلك للدور المميز الذي تلعبه في نمو الاقتصاد بشكل عام، حيث تشكل هذه المؤسسات ما يزيد عن 80 % من المؤسسات حول العالم وتستوعب ما يزيد عن 60% من الوظائف (الشريف، 2015)، لذلك تعتبر عملية دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية، وتسعى العديد من دول العالم إلى تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك للدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه في توفير فرص العمل وتحقيق المزيد من التنويع وزيادة الإنتاجية والمرونة في الاقتصاد، إلا إن مسار هذه المشروعات قد اصطدم بالعديد من المشاكل التي عرقلت تطورها وتأتي في مقدمتها مشكلة التمويل لما لهذه الأخيرة من دور مهم في تلبية احتياجات ومتطلبات سوق الأعمال بشكل عام والصغيرة والمتوسطة الحجم منها بشكل خاص.

ولا شك في أن جميع المشاريع الصناعية على مختلف مستوياتها، وسواء الجديدة منها أو القائمة، تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحاً مقبولينً، وقد أصبح تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة يشكل مفتاحاً مهماً لخلق فرص العمل وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة، وخصوصاً بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظاً، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية. وتحتاج هذه المشروعات للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي، ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية، إضافة إلى الاقتراض من المصارف التجارية، ومن المصارف المتخصصة (المصارف المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أو تمويل القطاع الزراعي) أومن مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

- **الدراسات العربية:**

ـ دراسة (بن مالك، 2013)، بعنوان " تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض المصرفية دراسة حالة بعض مؤسسات بورقلة ".

<u>أهداف الدراسة</u>: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الطرق المعتمدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

<u>بعض نتائج الدِّراسة</u>: توصلت الدراسة للنتائج الآتية: التمويل بالقروض أداة ناجحة في ضمان السير الحسن للمشاريع ودفع عجلة التنمية إذا تم تسييره واستغلاله بطريقة مناسبة، وتتوقع المؤسسات التي تعتمد التمويل الثلاثي الاستمرار والتطور بنسبة 83.3%، وتتوقع المؤسسات التي تعتمد التمويل الثنائي الاستمرار والتطور بنسبة 33.3%، وهناك قلة في القروض الموجهة للاستثمار بسبب سوء التسيير المصرفي.

- **الدِّراسات الأجنبيَّة:**

1ـ دراسة (Masih et Lokman , 2016)، بعنوان: " دوافع المصارف نحو إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منهج ARDL " في ماليزيا.

What drives banks' willingness to lend to SMEs? An ARDL approach""

هدف الدراسة: تقدم المصارف 90 في المائة من إجمالي التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في ماليزيا وقد هدفت الدراسة إلى التركيز على ثلاثة جوانب؛ الاقتصاد الكلي؛ والطلب على قروض المشاريع الكبيرة؛ وأسعار العقارات، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هذه العوامل في رغبة المصارف في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي من بينها ثلاثة هي الأكثر تأثيراً، كما استخدام نهج أردل وتم تطبيقه على البيانات الفصلية الماليزية للفترة من Q22003 إلى Q42015.

بعض نتائج الدراسة: وجدت الدراسة أن الاقتصاد الكلي يؤثر بشكل كبير على رغبة المصارف في إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة. وهكذا، فإن صانعي القرار يسعون لخلق بيئة اقتصادية كلية سليمة والحفاظ عليها في محاولة لتحسين رغبة المصارف في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما توصلت الدراسة أن أسعار العقارات تلعب أيضا دوراً هاماً في التأثير على رغبة المصارف في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم حيث تشير إلى أن المصارف تعتمد على الممتلكات كضمانات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

كما أشارت الدراسة أنه ينبغي لصانعي القرارات مواصلة تطوير وتحسين برامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمشاركة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنطوي على إمكانات ولكنها تفتقر إلى ضمانات كما وجدت الدراسة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما الصغيرة منها تواجه صعوبة في الحصول على تمويل المصارف التجارية، وخاصة القروض طويلة الأجل، لعدد من الأسباب، منها الافتقار إلى الضمانات، والصعوبات في إثبات الجدارة الائتمانية، وعدم كفاية التدفقات النقدية والتاريخ الائتماني، والأقساط عالية المخاطر، والعلاقات بين المصارف والمقترضين، ومع ذلك، فإن التمويل المصرفي هو مصدر رئيسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ، و ركز البحث على تقييم تأثير الاقتصاد الكلي، والطلب على قروض الشركات الكبيرة، وأسعار العقارات على استعداد المصارف لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويهدف البحث أيضا إلى معرفة أي من هذه العوامل يؤثر على رغبة المصارف في إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر من غيرها وأشارت الدراسة إلى أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي وهي الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الصرف ومؤشر أسعار المستهلك وأسعار الإقراض كمتغيرات مستقلة.

1. دراسة (Bellucci *et al.*, 2016)، بعنوان: "الهيكل التنظيمي في المصرف والإقراض التعاقدي في تمويل الأعمال الصغيرة".

"Bank organization and loan contracting in small business financing "

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة لتبيان محددات القروض وذلك على طرفي العملية (عميل – بنك) وذلك من خلال قروض مخصصة تأخذ بعين الاعتبار توافر الائتمان للشركات الصغيرة وخصائص عقد القرض مثل أسعار الفائدة ومتطلبات الضمان. وقدم هذا البحث ملخصاً للعلاقة بين الهيكل التنظيمي والإقراض المصرفي للشركات الصغيرة ومدى تأثر السلطة التي تتخذ القرار في عملية الإقراض.

بعض نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى تحديد عدد من محددات القروض في المصارف وذلك من خلال دراسة نظرية قسمت لقسمين: الأول اعتبرت مؤشر سعر الفائدة في زمن محدد في المصرف كمتغير تابع واعتبر كل من متغيرات (ضوابط العلاقة بين الشركات والمصارف، مستويات القرار في المصرف، نوع الصناعة، فرع المصرف،

مؤشر السوق، الوقت) كمتغيرات مستقلة وتوصل لنموذج نظري للعلاقة مستخدماً طريقة المربعات الصغرى وتوصلت الدراسة لعلاقة سلبية معنوية بين سعر الفائدة وكل من المتغيرات المدروسة.

كما لوحظ تخفيض روتيني في أسعار الفائدة مع زيادة في مستوى القرار، وخاصة التحكم في المحددات الأخرى لأسعار الفائدة وبالتالي التحليل لتأثير الهيكل التنظيمي للبنك على تكلفة الائتمان بين خطوط الائتمان التي تدار في المستويات العليا تميل إلى دفع أسعار فائدة أقل بالنسبة للخطوط التي تدار بمستويات أدنى.

أما القسم الثاني من الدراسة فقد اهتم بمعرفة ما إذا كان الهيكل التنظيمي للبنك له تأثير على متطلبات الضمان باستخدام نموذج Probit حيث المتغير التابع هنا هو الضمان مع متغيرات (ضوابط العلاقة بين الشركات والمصارف، مستوى القرار في المصرف، نوع الصناعة، فرع المصرف، مؤشر السوق، الوقت) كمتغيرات مستقلة وتوصلت وتوصلت الدراسة لعلاقة طردية معنوية باستثناء المستويات العليا للقرار كانت العلاقة سلبية.

مقارنة الدِّراسة الحاليَّة مع الدِّراسات السَّابقة:

نلاحظ من خلال المراجعة النقدية للدراسات السابقة أن أغلبها يعتمد على دراسة قطاع مالي معين أو يدرس حالة معينة، وأن معظم هذه الدراسات ركزت على المؤسسات المالية الحكومية كمصدر للتمويل، كما أن معظم هذه الدراسة لها صفة الخصوصية حيث تتناول مدينة معينة أو مصرف محدد ولم تتناول الحالة العامة كما أن معظم الدراسات الأجنبية التي ركزت على محددات التمويل تناولت المحددات المتعلقة بخصائص المشروعات (محددات الطلب) وليس المحددات المتعلقة بخصائص المصارف (محددات العرض) في حين تتميز دراستنا عن هذه الدراسات وغيرها بالنقاط الآتية:

ـ دراسة معوقات الإقراض للمصارف الصغيرة والمتوسطة للعوامل التي تتعلق بالمشروع نفسه.

ـ توضيح معوقات الإقراض للمصارف الصغيرة والمتوسطة للعوامل التي تتعلق بالمؤسسة المانحة للقرض.

ـ بيان معوقات الإقراض للمصارف الصغيرة والمتوسطة للعوامل التي تتعلق بأوجه القصور في المشروعات.

مشكلة الدِّراسة:

من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة مع عدد من العاملين الإداريين في المصارف التجارية السورية الخاصة، وتم توجيه مجموعة من التساؤلات للإداريين في تلك المصارف فيما يتعلق بالتعامل مع ملفات القروض وآلية تعاملهم مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووجود قوانين في تعاملهم معها وأنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل والعقبات الإدارية التي تواجه منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كما تم جمع معلومات عن القروض من خلال المواقع الالكترونية للمصارف، ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة توصلت الباحثة إلى مشكلة البحث والمتمثلة بالتساؤلات الآتية:

ـ هل العوامل التي تتعلق بالمشروع نفسه من المعوقات التي تواجه إقراض المشاريع الصغيرة؟

ـ هل العوامل التي تتعلق بالمؤسسات المانحة للقرض من معوقات تمويل المشروعات الصغيرة؟

ـ هل أوجه القصور لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المعوقات الرئيسية لتمويل المشروعات الصغيرة؟

أهميَّة البحث و أهدافه:

الأهمية النظرية: تندرج الدراسة الحالية ضمن الإطار النظري لقرار منح الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأتي أهمية البحث من كونه واحداً من الأبحاث القليلة في سورية والتي تلقي الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل حجر الأساس في الاقتصاد الوطني حيث تشمل وفقاً لتقرير الأمم المتحدة 80–90%

من إجمالي الأعمال في البلدان العربية إضافة لكونها ستكون مرجع لمؤسسات الإقراض العاملة في سورية من جهة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في سورية من جهة أخرى ، وتستمد الدراسة أهميتها من النتائج التي سوف يمكن التوصل إليها فيما يتعلق بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية والمشاكل التمويلية وإيجاد الحلول اللازمة لها ويمكن تلخيصها بما يلي :

- إلقاء الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية قانونياً وتنظيمياً.
- الأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسات في جميع اقتصاديات العالم.
- عرض لأهم مشاكل التمويل من وجهة نظر المصارف العاملة في سورية.
- عرض لأهم محددات التمويل من وجهة نظر المصارف السورية بأنواعها.
- دراسة هيكلية لأنظمة وقوانين المؤسسات المالية السورية في ظل غموض في آلية دعم هذه المؤسسات لهذا القطاع الهام.
- دراسة عامل الأزمة كعامل مهم في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية كون هذا العامل قد يؤثر بشكل قوي على مجالات الدعم وتغيراته.

الأهمية العملية: تكمن أهمية الدراسة العملية في إيجاد نموذجين رياضيين للعلاقة بين محددات التمويل من جهة وعاملي الرغبة في التمويل والقدرة على معالجة ملفات القروض الأمر وذلك باستخدام أساليب الانحدار الإحصائية الذي يضع حجر الأساس في عمليات التمويل لدى المصارف، الأمر الذي يضع أساساً لهذه المصارف في عمليات التمويل ويضع أسساً عملية لمعالجة المشاكل التي تتعلق بالإقراض لدى أنواع المصارف المدروسة ويهيئ الوضع لبناء تشريعات جديدة تخفف من معوقات عمليات التمويل.

أهداف الدِّراسة: تتجلى أهداف الدِّراسة في الآتي:

تنطلق أهداف البحث من المعوقات التي تواجه عملية الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل عصب الاقتصاد في جميع دول العالم بلا استثناء، ومن هنا فإن هدف البحث يأتي في بيان المعوقات التي تواجه إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبيان بعض الحلول التي قد تساعد في التقليل من آثار أو إزالة آثار تلك المشكلة خاصة في الدول النامية مع بيان أهم الأسباب التي تواجه الأفراد (أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة) في تمويل مشاريعهم.

منهجيَّة البحث:

اعتمدت الباحثة على المقاربة الاستنباطيَّة، كما قامت بالاعتماد على المنهج الوصفي لتوصيف متغيِّرات الدِّراسة وتحليلها اعتماداً على البيانات الأَولية الَّتي تم جمعها، حيثُ تم الاعتماد على القيام بدراسةٍ ميدانيةٍ على المصارف التجارية الخاصة السورية في محافظة اللاَّذقيَّة لجمع البيانات الأَوليَّة اللاَّزمة، كما اعتمدت الباحثة في قياس المتغيِّرات على كافة البيانات الأَوليَّة الَّتي تم جمعها من خلال استبانة تم تصميمها من خلال اطِّلاع الباحثة على الدِّراسات والأَدبيَّات السَّابقة، ومن أَجل اختبار الفرضيَّات قامت الباحثة بتفريغ البيانات الأَوليَّة في قاعدة بيانات تمَّ تحليلَها باستخدام برنامج SPSS إصدار /20/.

مُجتمع الدراسة وعيِّنتها:

مُجتمع الدراسة: تمثَّل مُجتمع الدراسة المستهدف بجميع العاملين في المصارف التجارية السورية الخاصة وذلك من العاملين في المستويات الإدارية الثَّلاثة في محافظة اللاَّذقيَّة (مصرف سورية والمهجر، ومصرف بيمو السعودي

الفرنسي، ومصرف سورية والخليج)؛ حيث تم سحب عينة من مجتمع البحث بما يتوافق مع عدد العاملين في كل فرع من خلال السجلات الخاصة بالعاملين في الشؤون الإداريَّة.

عيِّنة الدراسة: تم الاعتماد على المعاينة العشوائيَّة البسيطة كإطار عام للمعاينة، حيثُ تم سحب العينة من مجتمع الدراسة بالاعتماد على قانون العيِّنة الإحصائي، وتم تحديد حجم العيِّنة من العاملين بالاعتماد على قانون العيِّنة الإحصائي، حيث تم توزيع 215 استبانة، استردت منها الباحثة 191 استبانة، وكان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 188 استبانة.

الجدول (1) عينة الدراسة

المصرف	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة
مصرف سورية والمهجر	**100**	**85**
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	**67**	**60**
مصرف سورية والخليج	**48**	**46**
المجموع	**215**	**191**

المصدر: إعداد الباحثة

حدود الدِّراسة:

الحدود المكانيَّة: تمت الدِّراسة في المصارف التجارية السورية الخاصة وفق آليات العينة العمدية لاختبار وتحليل فرضيات الدراسة فيها وتعميم أبرز استنتاجاتها وتوصياتها. **الحدود الزَّمانيَّة:** فترة الدِّراسة خلال شهر كانون الأول الأول عام 2020م.

محددات البحث:

واجهت الباحثة أثناء توزيع الاستبانة على أفراد مجتمع الدِّراسة مجموعة من الصعوبات منها:

ـ عدم جديَّة بعض أفراد العينة بالاستبانة ورغبتهم في إبقاء إجاباتهم سريَّة بالرغم من عدم طلب الأسماء.

ـ تلف وإلغاء عدد من الاستبانات وذلك بسبب عدم الإجابة على كامل الأسئلة.

ـ رفض عدد من الأفراد المشاركة في الإجابة على استبانة البحث.

ـ صعوبة استعادة أوراق الاستبانة وذلك بسبب طلب بعض الأفراد تركها لديهم، والعودة بعد فترة زمنية بسبب انشغالهم الزائد، وعدم التزامهم بالمواعيد المحددة لاسترجاع الاستبانة.

الإطار النظري للبحث:

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم العناصر الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم حيث أنها تستحوذ على النسبة الأعلى من بين جميع أنواع المشاريع الإقتصادية على اختلاف أحجامها، تسعى هذه الدراسة إلى البحث في أهمية المشاريع الصغيرة، والتعرف على اهم المعوقات التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة في الحصول على التمويل المطلوب كالآتي:

1ـ مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

وفق مجلس النقد والتسليف حسب القرار/5938/ لعام2011 تمَّ تعريف المشروعات الصغيرة: هي المشروعات التي لا يزيد عدد العمال فيها عن 50 عامل، ولا يقل عن 10 عامل مسجلين أصولاً، ولا يزيد إجمالي موجوداتها عن 50 مليون ليرة سورية ولا تقل عن 10 مليون ليرة سورية، بالإضافة الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمانة الهيئة العامة للتشغيل وفقاً لمرسوم إحداث الهيئة العامة للتشغيل رقم/39/ تاريخ2006/9/14.

المشروعات المتوسطة: هي المشروعات التي لا يزيد عدد عمالها فيها عن 150 عامل ولا يقل عن 50 عامل مسجلين أصولا، ولا يزيد إجمالي موجوداتها عن 150 مليون ليرة سورية ولا

تقل عن 50 مليون ليرة سورية، بالإضافة الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمانة الهيئة العامة للتشغيل وفقاً لمرسوم إحداث الهيئة العامة للتشغيل رقم/39/ تاريخ2006/9/14

2ـ تصنيف المشروعات الصغيرة المتوسطة:

أولاً: التصنيف حسب طبيعة التوجه

ـ المشروعات العائلية: وهي المشروعات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة.

ـ المشروعات التقليدية: هي مشروعات تعتمد في الغالب علي مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية في الورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل.

ـ المشروعات المتطورة والشبه متطورة: تنتج منتجات مطابقة لمقاييس تتميز عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعية الحديثة.

الفرع الثاني: التصنيف حسب طبيعة المنتجات

ـ مشروعات انتاج سلع استهلاكية: وتقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل المنتجات الغذائية تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ـ مشروعات انتاج السلع والخدمات: وهو يضم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع النقل، الصناعة الميكانيكية والكهرومائية، الصناعة الكيماوية والبلاستيكية وصناعة مواد البناء.

3ـ مصادر التمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتعدد المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في توفير الاحتياجات المالية اللازمة لإنشاء وتجهيز

المشروع وتشغيله، ويمكن تصنيف مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى:

أ ـ مصادر التمويل الداخلية:

تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية، وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

1ـ رأس المال (الأموال الشخصية): ويسمي أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء إضافة إلى مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على استقلاليته المالية.

2ـ التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المشروعات الصغيرة و المتوسطة وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمداخيل بعد تخفيض التكاليف للمشروع خلال السنة و قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين، الاهتلاكات والمؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجه المخاطر المستقبلية، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي و بديلا تمويليا أمام المشروع لشراء أصول جديدة ودون الحاجة إلى الاقتراض من المصادر الخارجية.

ب ـ مصادر التمويل الخارجية:

عادة لا تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية والمتمثلة فيما يلي:

1ـ الائتمان التجاري:

حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الموردين وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تتحصل عليها المؤسسة من الموردين وبالتالي فانه يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هنا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمشروعات المقترضة إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسيء إلى سمعتها في السوق. ويتميز هذا النوع من التمويل بالمرونة فيما يتعلق بشروط الائتمان باعتبار أن الموردين قد تحقق فقط من الموقف الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة وسمعة تلك المشروعات • يمكن زيادة مبلغ الائتمان التجاري الممنوح بسهولة مع زيادة حجم مشتريات المشروع.(الأسرج، 2004، ص28؛ الأسرج، 2007، ص14)

2ـ الائتمان المصرفي:

وهو يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي يتحصل عليها المشروع من البنوك لتمويل احتياجاته القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل استثماراته، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في بداية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها يحصل عليها البنك... وتقوم البنوك بطالبة المشروعات بتقديم ضمانات وتوفير المعلومات حول التدفقات النقدية لتلك المشروعات لتأمين قدرتها على وفاء التزاماتها (بلمحمدي، 2005، ص7)

3ـ التمويل من المصادر الخارجية غير الرسمية: يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل الغير رسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة، حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب وجمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.

4ـ التمويل عن طريق مؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية: رغبة من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة، قامت هذه بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعى إلى تزويد هذا النوع من المشروعات بالدعم والمساعدات المالية والفنية وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4ـــ مشكلة التمويل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة: هناك العديد من العوامل والأسباب التي تقف حائلاً أمام إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل مؤسسات الإقراض الرسمية المتخصصة، ويتعلق بعض هذه العوامل بالمشروع، والبعض الآخر بمؤسسة الإقراض نفسها فبحسب (المللي، 2017، ص18ـ19):

أولا: المعوقات التي تواجه البنوك ومؤسسات التمويل تتمثل بـ:

ـ افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المشروع الصغير، وينجم ذلك في أغلب الأحيان عن فقدان صاحب المشروع للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية.

ـ عدم توفر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروع الصغير.

ـ افتقار المشروع الصغير للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.

ـ انخفاض القدرة على تسويق المنتجات، مما ينعكس سلباً على المشروع.

ـ انخفاض العائد الذي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب الصناعات الصغيرة بسبب ضآلة حجم معاملاتهم.

ـ ارتفاع درجة المخاطرة في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أغلبها مشروعات لا يتوفر عنها المعلومات الكافية بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، وأغلب القروض لدى المصارف ذات آجال قصيرة وذات عائد سريع، في حين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى تمويل طويل الأجل.

ثانياً: المعوقات والمشكلات التمويلية التي تواجه القائمين على المشاريع فتتمثل بـ:

ـ ارتفاع تكلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه.

ـ ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المشروع، وهذه نقطة ذات أهمية خاصة، لأن أصول المشروع لا توفر أصول الضمان الكافي للحصول على تمويل جيد إذا ما احتاج إليه في فترة تشغيلية من أجل الاستمرار في العملية الإنتاجية.

ـ تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المشروع الصغير وذلك عند غياب الثقة فيه مما يؤدي إلى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل والمشروعات الصغيرة وخاصة في الدول النامية.

ـ إن التمويل المتاح في بعض الأحيان لهذه المشاريع يعد غير مناسب لاحتياجاتها التمويلية نظراً لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته.

ـ ندرة المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذه المشروعات وخاصة في الدول النامية.

النتائج والمناقشة:

أداة الدراسة:

لتحقيق أغراض دراستها قامت الباحثة باستخدام مجموعة من أدوات التحليل الإحصائي من خلال برنامج spss بغية الحصول على البيانات اللازمة لبحثها؛ فقد اعتمدت على الاستبانة الورقية، واستخدام الملاحظة، والاستبانات الإلكترونية مع عدد من أفراد عينة البحث، وقد اعتمدت الباحثة على مقياس ليكرت الخماسي في محاولة منها للحصول على بيانات تتعلق بتأثير الربحية المصرفية على مخاطرة إقراض المصارف التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل الحرب السورية من خلال 19 عبارة، فقامت الباحثة باختبار ثبات وصدق المقياس:

اختبار ثبات وصدق المقياس:

استخدمت الباحثة معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات المقاييس (غدير، 2012، ص 234-246)، حيث تمّ حساب معامل كرونباخ لحساب ثبات جميع عبارات الاستبانة معاً كما هو موضّح بالجدول رقم (2)؛ وحساب ثبات متغيّرات

الدّراسة كلّ على حدة. ويُظهر الجدول (2) أنّ قيمة ثبات معامل الثبات ألفا كرونباخ الكلّية يساوي 0.699 (معامل ثبات جيد) وهي أكبر من 0.6، وهذا يدلّ على أنّ جميع العبارات تتمتع بثبات جيّد ولا داعي لحذف أيّة عبارة.

الجدول (2) معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة

Cronbach's Alpha	N of Items
.699	30

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

معامل ثبات متغيرات الدراسة كلّ على حدة:

قامت الباحثة بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ لمتغيّرات الدراسة كلّ على حدة وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (3) معامل ألفا كرونباخ لكل متغيّر على حدة

المتغير	Cronbach's Alpha	N of Items
العوامل التي تتعلق بالمشروع نفسه	.651	14
العوامل التي تتعلق بالمؤسسات المانحة للقرض	.808	9
أوجه القصور لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة	.635	7

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss إصدار 20

وجدت الباحثة من خلال الجدول (3) أنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ للعبارات المستخدمة في قياس كل متغير على حدة كانت جميعها أكبر من 0.6، وهذا يدلّ على ثبات مقبول للبيانات وصلاحيتها للدراسة ولا داعي لحذف أيّة عبارة من العبارات.

ـ المتوسطات ونتائج اختبار الوسط الحسابي المتعلقة ببنود استبانات البحث:

أولاً: فيما يتعلق ببنود استبانة محور العوامل المتعلقة بالمشروع: لجأت الباحثة إلى حساب المتوسطات ونتائج اختبار الوسط الحسابي، وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (4) المتوسطات ونتائج اختبار الوسط الحسابي المتعلقة ببنود محور العوامل التي تتعلق بالمشروع

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	sig
1. قلة عدد الموظفين المتعاملين مع هذه المشروعات	188	1	5	3.15	1.293	.000
2. عدم وجود وحدات مستقلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	188	1	5	3.52	1.330	.000
3. ارتفاع تكاليف التقييم والإشراف	188	1	5	3.20	1.283	.000
4. النظم المالية والرقابية والمحاسبية للمصرف	188	1	5	3.27	.957	.000
5. ضعف القدرة الائتمانية في هذه المشروعات	188	2	5	3.86	1.186	.000
6. عدم وجود ثقافة الإقراض	188	1	5	3.71	1.106	.000
7. ضعف القدرة على تقديم البيانات المالية	188	1	5	3.63	.941	.000
8. عدم القدرة على تقديم البيانات المالية المطلوبة	188	1	5	3.25	1.378	.000

9. عدم القدرة على إعداد دراسات وجدوى اقتصادية سليمة وموضوعية	188	1	5	3.57	1.085	.000
10. انخفاض العائد الذي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة	188	1	5	3.26	1.356	.000
11. ارتفاع درجة المخاطرة	188	1	5	3.84	1.151	.000
12. عدم دقة المعلومات المتوفرة عن هذه المشروعات	188	1	5	3.81	1.238	.000
13. نقص المهارات الفنية	188	1	5	3.40	1.290	.000
14. ارتفاع تكاليف إدارة القروض	188	1	5	3.29	1.176	.000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss إصدار 20

قامت الباحثة بحساب الاحصائيات الوصفية لكل عبارة من عبارات محور العوامل التي تتعلق بالمشروع نفسه وذلك لمعرفة متوسط إجابات أفراد العينة حيث تبيّن من خلال الجدول (4) المتوسط حسابي لإجابات أفراد العينة حول كل عبارة من العبارات أكبر من متوسط الحياد 3 وهذا يعني من المعوقات التي تتعلق بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة قلة عدد الموظفين المتعاملين مع هذه المشروعات، وعدم وجود وحدات مستقلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وارتفاع تكاليف التقييم والإشراف، والنظم المالية والرقابية والمحاسبية للمصرف، وضعف القدرة الائتمانية في هذه المشروعات، وعدم وجود ثقافة الإقراض، وضعف القدرة على تقديم البيانات المالية

عدم القدرة على تقديم البيانات المالية المطلوبة، وعدم القدرة على إعداد دراسات وجدوى اقتصادية سليمة وموضوعية، وانخفاض العائد الذي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وارتفاع درجة المخاطرة، وعدم دقة المعلومات المتوفرة عن هذه المشروعات، ونقص المهارات الفنية، وارتفاع تكاليف إدارة القروض.

فيما يتعلق ببنود عبارات محور العوامل التي تتعلق بالمؤسسات المانحة للقرض: كانت النتائج كالآتي:

الجدول (5) المتوسطات ونتائج اختبار الوسط الحسابي المتعلقة ببنود محور العوامل التي تتعلق بالمؤسسات المانحة للقرض

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	sig
15. عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بطبيعة الضمانات المطلوبة	188	1	5	3.60	1.450	.000
16. عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمعدل الفائدة	188	1	5	3.02	1.418	.000
17. عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بموضوع العملات المطبقة	188	1	5	3.72	1.340	.000
18. عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمدة القرض الممنوح	188	1	5	3.05	1.231	.000
19. عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بشروط سداد القرض	188	1	5	3.07	1.154	.000
20. عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بفترة السماح الممنوحة للقروض	188	1	5	3.68	1.191	.000
21. عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بتقديم الاستشارات والنصائح المصرفية الخاصة بالمشروع	188	2	5	2.81	1.204	.000
22. نقص الخبرة المصرفية لدى العاملين في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة	188	2	5	2.36	1.045	.000
23. طول الفترة اللازمة لدراسة طلب القروض	188	1	5	3.49	1.298	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss إصدار 20

قامت الباحثة بحساب الاحصائيات الوصفية لكل عبارة من عبارات محور العوامل التي تتعلق بالمؤسسات المانحة للقرض وذلك لمعرفة متوسط إجابات أفراد العينة حيث تبيّن من خلال الجدول (5) إن أقل متوسط حسابي لإجابات أفراد العينة كان 2.81 وهو أقل من متوسط الحياد 3 والذي يبين إن عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بتقديم الاستشارات والنصائح المصرفية الخاصة بالمشروع ليست من معوقات الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إن أقل متوسط حسابي لإجابات أفراد العينة كان 2.36 وهو أقل من متوسط الحياد 3 والذي يبين إن نقص الخبرة المصرفية لدى العاملين في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليست من معوقات الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

فيما يتعلق ببنود عبارات محور العوامل التي تتعلق أوجه القصور لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة: كانت النتائج كالآتي:

الجدول (5) المتوسطات ونتائج اختبار الوسط الحسابي المتعلقة ببنود محور أوجه القصور لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	sig
24. عدم القدرة على تقديم ضمانات كافية في نمثل هذه المشروعات	188	1	5	3.92	1.224	.000
25. عدم القدرة على تقديم بيانات وسجلات محاسبية ومالية	188	1	5	3.19	1.274	.000
26. عدم وجود دراسات وجدوى اقتصادية لمثل هذه المشروعات	188	1	5	3.30	1.101	.000
27. عدم القدرة على التفاوض أثناء التعثر وعدم القدرة على السداد	188	2	5	3.97	1.168	.000
28. ضعف المراكز المالية لأصحاب هذه المشروعات	188	1	5	3.45	1.448	.000
29. صعوبة التعامل مع أصحاب هذه المشروعات	188	1	5	3.22	1.059	.000
30. ضعف الهياكل التمويلية لهذه المشروعات	188	2	5	3.15	1.111	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss إصدار 20

قام الباحث بحساب الاحصائيات الوصفية لكل عبارة من عبارات محور أوجه القصور لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لمعرفة متوسط إجابات أفراد العينة حيث تبيّن من خلال الجدول (4) المتوسط حسابي لإجابات أفراد العينة حول كل عبارة من العبارات أكبر من متوسط الحياد 3 وهذا يعني من المعوقات التي تتعلق بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة عدم القدرة على تقديم ضمانات كافية في نمثل هذه المشروعات، عدم القدرة على تقديم بيانات وسجلات محاسبية ومالية، وعدم وجود دراسات وجدوى اقتصادية لمثل هذه المشروعات، وعدم القدرة على التفاوض أثناء التعثر وعدم القدرة على السداد، وضعف المراكز المالية لأصحاب هذه المشروعات، وصعوبة التعامل مع أصحاب هذه المشروعات، وضعف الهياكل التمويلية لهذه المشروعات.

الجدول (6) متوسط إجابات أفراد العينة على كل محور

البعد	Mean
العوامل التي تتعلق بالمشروع	3.483
العوامل التي تتعلق بالمؤسسات المانحة للقرض	3.2
أوجه القصور لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.457

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

وكما هو واضح من الجدول السابق، فقد بلغ متوسّط إجابات أفراد العيّنة على محور العوامل التي تتعلق بالمؤسسات المانحة للقرض 3.2وهو أكبر من متوسط الحياد 3 والذي يعني بأن من أهم المعوقات التي تواجه منح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو العوامل التي تتعلق بالمؤسسات المانحة للقرض.

النتائج و المناقشة:

توصلت الباحثة لعدد من النتائج أهمّها:

1ـ إن عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بتقديم الاستشارات والنصائح المصرفية الخاصة بالمشروع ليست من المعوقات التي تقف أمام منح المشاريع الصغيرة والمتوسطة للقروض.

2ـ إن نقص الخبرة المصرفية لدى العاملين في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليست من المعوقات التي تقف أمام امنح المشاريع الصغيرة والمتوسطة للقروض.

3ـ إن من معوقات منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تتعلق بالمشروع نفسه هو ضعف القدرة الائتمانية في هذه المشروعات، وعدم وجود ثقافة الإقراض، وضعف القدرة على تقديم البيانات المالية، وعدم القدرة على تقديم البيانات المالية المطلوبة7ـ يطلب المصرف من المقترض الكثير من الأوراق والإثبات والإقرارات

4ـ إن من معوقات منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تتعلق بالمؤسسات المانحة للقروض هو عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمعدل الفائدة، وعدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بموضوع العمولات المطبقة، وعدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمدة القرض الممنوح، وعدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بشروط سداد القرض، وعدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بفترة السماح الممنوحة للقروض

5ـ إن من معوقات منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تتعلق بأوجه القصور لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو عدم القدرة على تقديم بيانات وسجلات محاسبية ومالية، وعدم وجود دراسات وجدوى اقتصادية لمثل هذه المشروعات، وعدم القدرة على التفاوض أثناء التعثر وعدم القدرة على السداد، وضعف المراكز المالية لأصحاب هذه المشروعات.

الاستنتاجات و التوصيات:

وقد توصلت الدراسة بناء على النتائج إلى التوصيات الآتية:

1ـ ضرورة العمل على العوامل التي تتعلق بالمشروع نفسه والتي تقف حائلاً أمام منح القروض لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحويلها من معوقات إلى عوامل قوة لدى المشاريع والعمل على إصلاحها.

2ـ يجب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة العوامل التي تتعلق بالمؤسسات المانحة للقرض والتي تقف حائلاً أمام منح القروض لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بغية الاستفادة منها في سبيل تذليلها والعمل على تحويلها إلى فرص من أجل كسب ثقة الجهات المانحة.

3ـ يجب على المشاريع تقليص أوجه القصور لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المعوقات والتي تقف حائلاً أمام منح القروض لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحويلها إلى نقاط تعزز مكانة وموقع تلك المشاريع في سبيل تحسين صورتها لدى جهات منح القروض.

4ـ يجب على هذه المشاريع أن تعمل على تقوية القدرة الائتمانية في هذه المشروعات، وأن تحسن من وجود ثقافة الإقراض، وأن تعمل على تحسين قدرتها على تقديم البيانات المالية.

5ـ ضرورة العمل مع الجهات المانحة ودفعها أن تمتلك المرونة في نظام العمليات فيما يتعلق بمعدل الفائدة، ومرونة نظام العمليات فيما يتعلق بموضوع العمولات المطبقة، ومرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمدة القرض الممنوح، ومرونة نظام العمليات فيما يتعلق بشروط سداد القرض، ومرونة نظام العمليات فيما يتعلق بفترة السماح الممنوحة للقروض

6ـ يجب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تتمتع بالقدرة على تقديم بيانات وسجلات محاسبية ومالية، وأن تقوم دراسات وجدوى اقتصادية لمثل هذه المشروعات، وأن تتمتع بالتفاوض أثناء التعثر وعدم القدرة على السداد، وتحسن من المراكز المالية لأصحاب هذه المشروعات.

References:

- Al-Asarj, *Small Enterprises and Their Developmental Role in Egypt*, Ministry of Finance, 2004, p. 28 www.sme.gov.eg/papers.ht
- Al-Assarj, "*Small Enterprises as an Entrance to the Egyptian Citizen's Enjoyment of his Economic Rights*, 2007, p. 14
- Belhamdi, Syed Ali, *Small and Medium Enterprises as a Tool to Achieve Economic Development in the Light of Globalization*, Master Thesis, University of Blida, 2005, p. 7.
- Ben Malik, Mohamed Hassan, entitled "*Financing Small and Medium Enterprises with Bank Loans, A Case Study of Some Institutions in Ouargla*" Graduation Memorandum, Qasdi Merbah University, Ouargla, Algeria 2013
- Milli, moon. *Financial constraints for small and medium enterprises in Syria*. Al-Baath University Journal, Volume (39), Issue (67) 2017, pp. 18-19.9
- Rahmouni, Ahmad, *previously mentioned reference*, 2011, p. 28.
- Rahmouni, Ahmed, *Small and Medium Enterprises and Their Role in Conducting Comprehensive Development in the Algerian Economy*, Egyptian Writers, First Edition, 2011, pp. 26-p. 27.
- Resolution No. / 5938 / *issued by the Monetary and Credit Council* on May 27, 2011.